

بل المذكور في رواية بدله هو الاستفهام بالفتح **قول** بل الاجزاء التي والذي يظن من كل ذلك
القتال هو التزام كون كل اجزاء قطعا او ظن انه كذلك عندنا ويحتمل ان يكون مبنيا
بناء الكلمة على موهوا الاصل في الاجماع وهو القطع كما ذكره المصنف **قول** ولما قال ان
يقول السكون في الالة الخ كذا في شرح الفقه للفتاوى وله جوابه ظاهر فان امره
الصحابة اقوى من امره غيرهم لاهلها لاشهادهم اثار الوحي ومعرفةهم اسباب
التنزيل مع اختصاصهم ببركة صحبة النبي عليه الصلاة والسلام وان سكونهم كالتصنيف
لاهتمامهم في امر الدين وعلو مقامهم بالتصنيف في اصل **قول** المكان الاختلاف
فيه حيث قال بعضهم ان اهل الاجماع ليس الاصحابة كما **قول** لان العدم ليس
بشيء لان الشيء عند المتكلمين عبارة عن الوجود التقريري كتحليل عدم الصحة بذلك
ما يلوح عليه عدم الصحة فان مصادها ان يكون لفظ الشيء مأخوذا في تعريفه السابق
والتاخر ولا ضرورة اليه وما ذكر من عدم الصحة غير موقوف عليه فالاصح ان يقال
قال جلال الدين التبريزي في شرحه قد عترض على هذا التعريف الذي اختاره المصنف
بان ليس بجامعا لانه يخرج عنه القياس بين العدم وبين لان الاصل اسم لشيء ينحصر
غيره والفرع اسم لشيء ينحصر على غيره والمردوم ليس بشيء لان الاصل سابق والفرع
لاحق ووصف العدم بالسبق والتاخر لا يصح انتهى فقد عرفت ان في تقرير
الاعتراض المذكور طريقين وقد خلط الشارح احدهما بالآخر فوقع فيما وقع فيه
قول غاية العران يكونا عدمين فيه اشتراطه الى انه يمكن منع ذلك ايضا بان لا يفتى
في تفسيرها مفهوم العدم على انه لا يلزم من التمثيل شيء بالعدم ان يكون
هو ايضا عدما كالمعنى والاعنى **قول** والشيء ما يصح ان يعلم ويخبر عنه كما فسرت

طلب القياس

رحم

يعني ان المراد به ههنا هو معناه اللفظي وقد انتهت بما نقلنا عن شرح
التباني ان ذلك جواز عن الاعتراض المذكور على ان يكون تقريره بل يقال
ان الاصل اسم لشيء ينحصر عليه غيره والفرع اسم لشيء ينحصر على غيره والعدم
ليس بشيء ثم ان هذا جوابه التسليمي وقد اجاب عنه المصنف في الشرح بمعنى تقرير
الاصول والفرع بذلك كان يقال مثلا الفرع صورة امره الحاقها بالفرع في الحكم
لوجود العلة الموجبة للحكم فيها والاصل الصورة للمحقق بها **قول** والحد الصحيح
ما ذكره صاحب الميزان اسنده صاحب الكشف وغيره الى انه منصوص الماتريزي
رحمته ثم ان الاصل كان ذكره في ذلك عقب الاعتراض قبل ان يجيب عنه عارضا على
تعريف المصنف او يبدل لفظ الصحيح بالواضح اذا المتبادر من لفظ الصحيح هو
التعريف لتعريف المصنف كما لا يخفى **قول** وانما قال مثل حكم الزكوة كذا قول بمثلها
قول اخرج من ابطال القياس بالكتابة الخ قد ذكر الشرح الجواب عن كل منها فيما
سبق قيل قول المصنف والاصول في الاصل مطولة **قول** اولاد السبايا جميعية
بمعنى مسببة يعني انهم اتخذوا الجوارح سببا فوالت لهم اولاد غير نجباء
قول قلت قول الرسول عليه الصلاة والسلام دل الخ وايضا ان يقال لو قال
فان لم يكن فالما اذا قال فان لم تجد فلا كذا في شرح المصنف وغيره **قول** وكذلك جميع
مثل معنى الحكم اي علمه ثم ان لفظ الحكم يوجد في عامة النسخ معناه باللام والفتوى
تجريد عنها وازافتة الى ما بعد ليصح اجماع ضمير غيره في الموضوعين الى
التخصص لان هذين الضميرين يجب ان يكونا عطفين اصل القياس فاذا كان
لفظ الموضوع صفة للحكم لا يكون في الكلام ما يصح رجوعها بخلاف لو جرد